موضوع صحفي: الإنترنت والتجارة الإلكترونية

ربما كان التنبؤ بمستقبل التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت من أكثر ا مور صعوبة مثله مثل التنبؤ بنتائج سباق للسيارات أو القفز من المرتفعات. فقد أدى الاضطراب ا خير في الشركات المسماة شركات دوت كوم وانهيار عدد من ا سماء البارزة مثل إي تويز و بو كوم وبتس كوم إلى قيام الخبراء بإعادة تقييم توقعاتهم عن التجارة الإلكترونية. ولا يمكننا أن ننكر أن ثورة الإنترنت قد أدت إلى تغيير جذري في استراتيجيات خطط الشركات التجارية في قاعات إدارة الشركات في كل أنحاء العالم. فلم يعد من الممكن أن نتصور أن شركة كبرى لا تملك موقعاً على شبكة الإنترنت لإبراز مزاياها وتسويق منتجاتها. بل إن الوجود على شبكة الإنترنت قد أصبح ضرورة تجارية حتى في حالة الشركات الصغيرة.

ولا تقف ثورة الإنترنت عند حدود سليكون فالي. ولنأخذ على سبيل المثال مجموعة *كامارا دوس ديريختس لوخيستاس دي بيلو هوريزونته*، وهي مجموعة من البائعين والمصدرين المحليين في مدينة بيلو هوريزونته في البرازيل، وهي تقع في داخل البرازيل على بعد حوالي 300 كيلومتر من ريو دي جانيرو. فقد نشأت هذه المجموعة أصلاً في عام 1960 لتقاسم المعلومات بين أصحاب المحلات بشأن المشتروات ا جلة للعملاء وانتقلت ا ن إلى عالم البيع الإلكتروني. وبفضل المساعدة المقدمة من الاتحاد الدولي للاتصالات عن طريق مشروعه في التجارة الإلكترونية لصالح البلدان النامية أنشأ أعضاء هذه الرابطة وعددهم 000 10 عضو خدمة التبادل التجاري للصفقات المعقودة فيما بين الشركات التجارية. ويستطيع المشترون على الويب ا ن النقر على موقع CDL/BH لإتمام عمليات الدفع الإلكتروني والنفاذ إلى الصفحة التجارية التي تتضمن قائمة بالشركات التجارية المحلية والحصول على معلومات عن الخدمات التي تقدمها الرابطة مثل التسويق عن طريق الاتصالات ونقل ا موال إلكترونياً بل وعن طريقة حجز مساحة للعرض في مركز المؤتمرات بالمدينة.

ورغم نجاح هذه الرابطة في وضع أفرادها على خط الإنترنت فإن ازدهار التجارة الإلكترونية، مثله مثل الإنترنت نفسها، لا يزال قاصراً في معظمه على ا غنياء. ففي عام 1999 كانت الولايات المتحدة تمثل أكثر من 70 في المائة من مواقع الويب التجارية في أنحاء العالم وحصد أصحاب هذه المواقع أكثر من 90 في المائة من عوائد التجارة الإلكترونية في العالم. وفي المقابل كانت عوائد التجارة الإلكترونية في أمريكا اللاتينية ومنطقة آسيا – المحيط الهادئ تمثل ما لا يكاد يزيد عن 2 في المائة من مجموع هذه الإيرادات في السنة نفسها.

ومنطقة آسيا – المحيط الهادئ هي مثل على هذا التباين. وتقول شركة إي ماركتر للأبحاث في دراسة أخيرة إن نصيب المنطقة في عام 2000 من التجارة الإلكترونية قفز إلى 13,8 في المائة من الصفقات العالمية عن طريق الإنترنت. ولكن تركز 70 في المائة تقريباً من هذه التجارة في اليابان. أما الصين والهند، وهما أكبر دولتين في العالم من حيث عدد السكان، فلم تمثلا سوى جزء يسير من مجموع التجارة الإلكترونية في هذه المنطقة.

وحتى في الحالات التي تنشط فيها التجارة الإلكترونية يميل اتجاهها عادة إلى أن يكون من الشمال إلى الجنوب وليس بين البلدان النامية نفسها. ومع أن شركة إي ماركتر تتنبأ بأن التجارة الإلكترونية في أمريكا اللاتينية سوف تقفز إلى 15 مليار دولار بحلول عام 2003 فهي تلاحظ أيضاً أن حوالي 75 في المائة من عمليات الشراء على الخط في المنطقة تجري عن طريق مواقع الإنترنت في الولايات المتحدة.

وأحد جوانب مشكلة الشركات التجارية في البلدان النامية يتمثل في تكلفة إنشاء منصة للتجارة الإلكترونية على الإنترنت. ويلاحظ الاتحاد الدولي للاتصالات أن متوسط التكلفة على الشركة يبلغ حوالي 000 250 دولار أمريكي في حين أن التكلفة على الشركات الدولية الكبرى يمكن أن تتراوح بين 000 500 دولار أمريكي ومليوني دولار أمريكي. ثم تأتي مشكلة تكلفة النفاذ إلى الإنترنت. إذ يجب أن يغطي مقدمو خدمات الإنترنت في البلدان النامية تكاليف كل من الدارة والحركة من أجل الاتصال بنقطة تواجد الشبكة الرئيسية للإنترنت (وهي عادة في الولايات المتحدة) مما يزيد من تكلفة الخدمة على المستعملين النهائيين. ويجب أيضاً أن يواجه المستعملون في البلدان النامية عقبات إضافية مثل ارتفاع تكلفة عتاد/برامجيات الإنترنت وتقديم خدمات النفاذ إلى الإنترنت ورسوم الخدمة الهاتفية ونقص البنية التحتية وخاصة خطوط الهاتف.

ومن المفارقات أن تكاليف الاتصال بالإنترنت تزيد كثيراً با رقام النسبية في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة. فإذا كان الشخص العادي من أصحاب المهن في الولايات المتحدة يستطيع بسهولة شراء ثلاثة أجهزة حاسوب بمرتب شهر واحد فإن ثمن الحاسوب الواحد في تنـــزانيا يعادل ثلاثة أضعاف متوسط المرتب الشهري حد أصحاب المهن. وفي الشريحة ا دنى من بلدان الدخل المتوسط تمثل تكلفة حاسوب واحد 289 في المائة من الناتج القومي الإجمالي للفرد مقابل 28 في المائة للمتوسط العالمي. وفي بلدان الدخل المرتفع تنخفض هذه النسبة إلى 5 في المائة فقط من الناتج القومي الإجمالي للفرد. وبعد ذلك هناك تكلفة النفاذ إلى الإنترنت. فانخفاض عدد مستعملي الإنترنت في البلدان النامية يفرض على مقدمي خدمات الإنترنت تحديد أسعار أعلى لتغطية تكاليفهم ولا نقول تحقيق الربح. ونتيجة لذلك فإن فتح حساب واحد على أميركا أونلاين في الولايات المتحدة قد يكلف 22 دولاراً أمريكياً في الشهر – أو أقل من 1 في المائة من متوسط الدخل الشهري في الولايات المتحدة – أما في إفريقيا فيكلف الحساب الواحد على إفريقيا أونلاين في غانا حوالي 50 دولاراً أمريكياً شهرياً أو ما يعادل تقريباً ضعف الدخل الشهري لمعظم أهالي غانا.

وبالإضافة إلى ذلك يواجه كثير من شركات تشغيل الاتصالات في البلدان النامية ضغوطاً عالمية "لإعادة التوازن" في رسوم الهاتف وذلك لرفع أسعار المكالمات المحلية لتعويض انخفاض عائد المكالمات البعيدة والمكالمات الدولية في ظل هبوط ا سعار الحسابية. ولذلك يُضطر مستعملو الإنترنت عن طريق الاتصال الهاتفي المحلي إلى تقليل وقتهم على الخط لتجنب استلام فواتير باهظة. وعندما يتعلق ا مر بالاتصال بالشبكة الرئيسية للإنترنت فإنه يتعين على البلدان النامية عموماً أن تدفع تكاليف الاتصال إلى الولايات المتحدة التي يوجد فيها معظم مقدمي الخدمة ا ساسية.

وبالإضافة إلى ذلك نجد أن نظام تسوية المدفوعات يستند إلى قاعدة "نصف الدارة" وبموجبها يتحمل مشغل الاتصالات في كل بلد من طرفي التوصيلة مسؤولية إتاحة نصف الدارة ودفع تكلفتها أما في نموذج تقاسم الخدمات في الإنترنت فيجب على مشغل الاتصالات في البلد ا جنبي عادة أن يدفع مقابل نصفي الدارة معاً (أي الدارة بأكملها) إلى الولايات المتحدة. وهكذا ينتهي ا مر بمشغلي الاتصالات في البلدان النامية إلى دفع الضعف – أي الدفع مقابل إنشاء الدارة أولاً ثم مقابل الحركة ثانياً – حتى وإن كانت الحركة تتدفق في الاتجاهين بعد إنشاء الدارة. ومع أنه يمكن استرداد هذه التكاليف من عملاء مقدمي خدمات الإنترنت في البلدان النامية فإن المحصلة النهائية تظل زيادة تكاليف خدمة الإنترنت على المستهلكين في البلدان النامية. وتتجمع هذه العوامل لتجعل من العسير جداً، إن لم يكن من المستحيل، على المشترين والبائعين في هذه البلدان الدخول على الخط والاستفادة من السوق الإلكترونية.

ولكن تجميع الموارد يمكن أن يساعد البلدان النامية في التغلب على بعض ا ثار السلبية لارتفاع تكاليف التوصيل بالإنترنت. وقد أصبح الاتحاد الدولي للاتصالات شريكاً في عدد من المشروعات التي تهدف إلى حصول العالم النامي على بعض فوائد التجارة الإلكترونية. فعلى سبيل المثال يتيح مشروع التجارة الإلكترونية للبلدان النامية لشركات البلدان النامية النفاذ إلى بوابات التجارة الإلكترونية ا منة من خلال المصارف المحلية ومراكز التجارة العالمية مما يتيح لها الإثبات الرقمي وتسهيلات الدفع الإلكتروني ا منة التي لا تمكنها طاقتها التقنية أو المالية من إنشائها بنفسها.

وبالإضافة إلى ذلك نجد أن الخدمات المصرفية ليست واسعة في كثير من ا حيان كما أن البنية التحتية للشبكات اللازمة للخدمات المالية التي تؤدي الدور الجوهري المتمثل في الوساطة بين البائع والمشتري (أي المصارف وشركات بطاقات الائتمان وغيرها من المؤسسات المالية) ليست موصولة في كثير من ا حيان بشبكة الاتصالات وتجهيز المعلومات في الويب التي تقوم عليها كل الصفقات تقريباً. ويمثل ذلك المشروع الطريقة الوحيدة أمام كثير من البلدان النامية للوصول إلى التجارة الإلكترونية بأسلوب يحقق فعالية التكاليف. ومن خلال هذا المشروع، وبالتعاون مع الشركاء من القطاع الخاص، يساعد الاتحاد ا ن على نشر البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في أكثر من 100 بلد.

ففي إفريقيا يعمل الاتحاد مع حكومة اليابان على توفير المساعدة التقنية والمالية لرابطة دعم سيدات ا عمال ومقرها الكاميرون. وتتيح الرابطة، التي تجمع 500 3 من سيدات ا عمال في مختلف بلدان إفريقيا الغربية، التدريب وا بحاث والتمويل عن طريق برنامج الائتمان والقروض للمرأة الذي ترعاه هذه الرابطة.

وسيساعد مشروع الاتحاد الرابطة على إنشاء بنية للتجارة الإلكترونية تديرها وتشغلها الرابطة لصالح أعضائها. وقد تكون السيدة رافاييلا أسيغا إحدى المستفيدات من هذا البرنامج، فهي عضو في الرابطة تدير معرضاً صغيراً اسمه "رالف كريشن" في مدينة دوالا بالكاميرون. ويبيع هذا المعرض الخفوف والقلادات والمقاعد والحلي المصنوعة من المواد المحلية وكلها صناعة يدوية من إنتاج السيدة أسيغا ومساعدتين. ويباع معظم هذه المنتجات للسياح الذين يزورون الكاميرون ولكن خدمة التجارة الإلكترونية الجديدة التي أنشأتها الرابطة – والمقرر أن تبدأ العمل هذا العام – قد تساعدها في الوصول إلى أسواق جديدة وعملاء جدد، وهو ما لم يكن ممكناً من قبل.

وفي آسيا ساعد الاتحاد على إنشاء بوابة التجارة الإلكترونية لفييتنام. ويجري تنفيذ هذا المشروع بشراكة مع الحكومة الفييتنامية في إطار جهود الاتحاد، بالاشتراك مع مركز التجارة العالمية في جنيف وشركة وورلد إنترنت سيكيور كي، لإنشاء شبكة عالمية للتجارة الإلكترونية للبلدان النامية. ومن خلال هذه البوابة يستطيع المستعملون النفاذ إلى آخر ا خبار التجارية عن فييتنام إلى جانب الوثائق القانونية والمعلومات عن الشركات التجارية في هذا البلد واقتصاده وتفاصيل عن تعريفات الصادرات والواردات. وتسمح هذه البوابة أيضاً للشركات الفييتنامية بتلقي المعلومات عن فرص التجارة الإلكترونية العالمية عن طريق مركز تطوير نقاط التجارة التابع لمؤتمر ا مم المتحدة للتجارة والتنمية (ا ونكتاد) وهو خدمة تفيد بالتحديد الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة التي تبحث عن مشترين وبائعين خارج بلادها.

انكماش الفجوة في التكنولوجيا الرقمية

نصيب البلدان منخفضة الدخل والشريحة ا دنى من بلدان الدخل المتوسط:

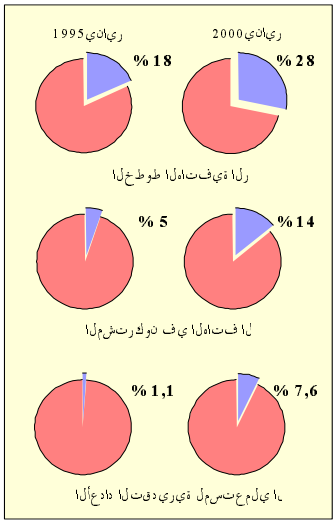

المصدر: قاعدة مؤشرات الاتصالات العالمية – الاتحاد الدولي للاتصالات

وصحيح أن هذه المشاريع ما هي إلا قطرة في بحر. فا مر يتطلب من الحكومات والقطاع الخاص عمل ما هو أكثر من ذلك بكثير لكفالة انتشار ثمار الإنترنت انتشاراً واسعاً ولكي تتحقق في الواقع آفاق تعزيز التجارة والتنمية من خلال التجارة الإلكترونية. وبالفعل فإن أكبر العقبات التي تعترض توسيع النفاذ إلى الإنترنت في البلدان النامية قد لا تكون سوى الاطمئنان إلى عدم ضرورة بذل الجهود، بدافع أن الإنترنت قد ازدهرت بنفسها وبدون أي تدخل حكومي وأن "الفجوة في التكنولوجيا الرقمية" سوف تصحح نفسها بنفسها في نهاية المطاف.

ولكن هناك ما يدعو إلى ا مل (انظر الرسم)، إذ يتزايد عدد البلدان النامية التي تقوم ببناء بنية تحتية جديدة للتوصيل بالسوق الإلكترونية العالمية مما يسمح لها في الواقع بأن "تقفز" من الشبكات القديمة إلى أحدث وأرقى التكنولوجيات أو الاستفادة من التكنولوجيات التي تحقق فعالية التكاليف لتوسيع شبكاتها خارج العاصمة وإتاحة النفاذ في المناطق الريفية أو المناطق التي تفتقر إلى الخدمات. فمن المتوقع أن تنفق الصين مثلاً 24 مليار دولار بحلول عام 2005 لتطوير البنية التحتية للنطاق العريض. وقد لا يكون من المبالغة أن نأمل أن يضرب أصحاب ا عمال والمبتكرون في هذه البلدان المثل لشركات سليكون فالي للمساعدة على إشعال جذوة الثورة القادمة في عالم دوت كوم.

للاطلاع على المزيد، انظر "Internet for Development: Challenges to the network" 1999، وهي متاحة على الموقع http://www.itu.int/ti/publications/INET_99/index.htm